قسم الأبحاث | 2019-03-18

هيكل الدولة عند داعش

مصطفى أمين عامر
كاتب وباحث مصري

جميع الحقوق محفوظة © 2018
www.hafryat.com

مقدّمة:

كانت الدولة حاضرة دائماً في كلّ فروع علم السياسة, ومجالاً أصيلاً لمحاولات التنظير السياسي, ومحوراً مهمّاً في صياغة المذاهب السياسية, ودراسات السياسة المقارنة, ومفهوم الدولة هو الذي حدّد الموضوعات التي كانت في بؤرة اهتمامات علم السياسة في غضون القرن العشرين, وجميع حركات الإسلام السياسي, رغم التفاوت في مناهجها الفكرية والسياسية والعملية, تدرج هدف إحياء الخلافة ضمن أهدافها الرئيسة؛ باعتبارها الشكل المتصور لمفهوم الدولة في فكرها, وتشهد الآونة الراهنة تصاعداً لاستخدام مفهوم الدولة, بعد إعلان تنظيم داعش تأسيس دولة في العراق والشام, تحت مسمى» دولة الخلافة»[1].

ورغم أنّ الدولة الحديثة تجاوزت المفهوم التقليدي لأنظمة الحكم, إلا أنّ داعش الإرهابيّ خلق حالة إسلاموية متطرفة, ظاهرها الأصول الشرعية الراسخة التي تدعو إلى تحكيم «شرع الله», وإقامة «الخلافة الراشدة», وباطنها التمكين المتعارض جذرياً مع مفاهيم الدولة العصرية, ولم تعترف دولته المزعومة بحدود الجغرافيا, وإنما جعلت حدودها القوة التي تتسع معها الجغرافيا بلا حـــدود, ورأت أنّ فقه الدين هو فقه السياسية, وأن أحكام الشرع هي النظام السياسي, وكلّ ذلك داخل شبكة متكاملة من العلاقات الشرعية الخاضعة للتأويل والهوى, وهنا كانت المزاوجة داخل الدولة الداعشية بين الأشكال الإسلامية التقليدية, بما تتضمنه من فقه سلطاني يؤسس لمفهوم السلطنة, والأشكال التنظيمية الحداثية لمفهوم الدولة الذي يستند إلى جهاز عسكري أمني, وآخر أيديولوجي بيروقراطي, يعدّ بديلاً لمؤسسات الدولة التي يحكمها الدستور والقانون, في تراتبية يحكمها شرع

الخليفة, معتمداً على النصّ التكفيري الأكثر تشدداً, في محاولة لإضفاء الشرعية على دولته, وإيجاد المبرر الشرعي لتجاوزه ضدّ المسلمين وغير المسلمين, الواقعين تحت راية دولته[2].

وتعدّ الخلافة الإسلامية الواجهة السياسية للدولة الداعشية, وفق منظورها المتشدد, والتي استغلت من أجل إعلانها مجموعة من المتغيرات الإقليمية بالمنطقة العربية, إضافة إلى تصدير نظرية «قتال العدو القريب», بعد أن غلفها التنظيم بانتصارات حققها على الساحتين السورية والعراقية, صاحبها تحرك قوي لآلته الإعلامية, ركز خلاله على استدعاء بعض ممارسات القرون الأولي لدولة الإسلام, دون مراعاة لاختلاف السياق التاريخي والحضاري, ثم تم تتويج ذلك كله بإعلان التنظيم قيام الخلافة[3].

وتتكون السلطات في «دولة الخلافة» عند داعش من الآتي:

أولاً: الخليفة:

وهو الحاكم الأعلى للدولة, ويكون اختياره على أسس فقهية شرعية؛ كالعلم الشرعي والنسب القرشي وسلامة الحواس, ويتم اختياره من قبل مجلس الشورى وأهل الحلّ والعقد, ويعدّ المشرف المباشر على كافة مفاصل الخلافة, بفضل سلطاته «الدينية» الواسعة, يتحكم في سائر القضايا الإستراتيجية؛ فهو صاحب «الأمر والنهي» في معظم القرارات الحاسمة.

ثانياً: المجالس

وهي تسمية استخدمها أبو بكر البغدادي للوزارات عوضاً عن التسمية التي اعتمدها سلفه, أبو عمر البغدادي, وتعدّ «المجالس» المفاصل الأساسية لتنظيم داعش, وتشكِّل «القيادة المركزية», ويتمتع البغدادي بصلاحيات واسعة في تعيين وعزل رؤساء المجالس, بعد أخذ رأي «مجلس الشورى», الذي تبدو استشارته غير ملزمة؛ فالقرار الأخير والفصل النهائي بعد التداول للخليفة[4].

أ- المجلس العسكري؛

وهو المجلس الأهم داخل تنظيم الدولة الإسلامية, ولا يوجد عدد محدد لأعضائه بحسب قوته وتوسعه وقوته وضعفه ومساحة نفوذه وسيطرته, ويتكون تاريخياً من 9 أعضاء إلى 13 عضواً, وقد بدأ استخدام تسمية الجهاز بالمجلس العسكري, عقب مقتل نعمان منصور الزيدي, المعروف بأبي سليمان الناصر لدين الله, الذي شغل منصب وزير الحرب, في آذار (مايو) 2011, ويشغل قائد المجلس العسكري منصب نائب البغدادي, ويتكون من قادة القواطع, وكل قاطع يتكون من ثلاث كتائب, وكل كتيبة تضم 300-350 مقاتلاً, وتنقسم الكتيبة إلى عدد من السرايا تضمّ كلّ سرية 50-60 مقاتلاً, وينقسم المجلس إلى هيئة أركان وقوات الاقتحام, والاستشهاديين, وقوات الدعم اللوجستي, وقوات القنص, وقوات التفخيخ, ويقوم بكافة الوظائف والمهمات العسكرية؛ كالتخطيط الإستراتيجي, وإدارة المعارك, وتجهيز الغزوات, وعمليات الإشراف والمراقبة والتقويم لعمل الأمراء العسكريين, إضافة إلى تولي وإدارة شؤون التسليح والغنائم العسكرية[5].

ب- المجلس الأمني:

هو أحد أهم المجالس في تنظيم داعش وأخطرها؛ إذ يقوم بوظيفة الأمن والاستخبارات, ويتولى المجلس الشؤون الأمنية للتنظيم, وكلّ ما يتعلق بالأمن الشخصي لـ «الخليفة», وتأمين أماكن إقامته ومواعيده وتنقلاته, ومتابعة القرارات التي يقرها ومدى جدية الولاة في تنفيذها, ويقوم بمراقبة عمل الأمراء الأمنيين في الولايات والقواطع والمدن, كما يشرف على تنفيذ أحكام القضاء وإقامة الحدود, واختراق التنظيمات المعادية, وحماية التنظيم من الاختراق, كما يقوم بالإشراف على الوحدات الخاصة, كوحدة الاستشهاديين والانغماسيين, بالتنسيق مع المجلس العسكري, ويشرف على صيانة التنظيم من الاختراق, ولديه مفارز في كل ولاية تقوم بنقل البريد, وتنسيق التواصل بين مفاصل التنظيم في جميع قواطع الولاية, كما أن لديه مفارز خاصة للاغتيالات السياسية النوعية, والخطف وجمع الأموال.

ثالثاً: الدواوين؛ وتعدّ بمثابة الوزرات, ويأتي على رأسها:

1- ديوان بيت مال المسلمين أو ديوان الزكاة: وهي التسمية الإسلامية التاريخية للمؤسسة المالية, وقد تضخمت مالية تنظيم داعش, منذ سيطرته على الموصل, في حزيران (يونيو) 2014, وسيطرته على مساحات واسعة في العراق وسوريا, وقدرت بعض الدراسات رأس مال التنظيم بحوالي 2 مليار دولار, وباتت مصادر تمويله متعددة وواسعة, من التبرعات والهبات وأموال الصداقات والزكاة, وعوائد تحرير الأجانب المختطفين, والاستيلاء على الموارد والسلع من الأماكن التي يسيطر عليها, وعوائد الثروات الطبيعية والمعادن من النفط والغاز, وفرض الضرائب

والرسوم والأموال الحكومية، والعائدات، والديوان يجني مواد تموينية مصادرة، ويجمع ضريبة عابر السبيل، التي كان يقتطع التنظيم من خلالها كمية معينة من البضائع التي تمر بالأراضي التابعة له.

2- **ديوان الحسبة:** ويعدّ من أكبر الدواوين، والأكثر انتشاراً بين الناس، فأعضاؤه مسؤولون عن مراقبة المخالفات، التي يرتكبها المدنيين بحسب رؤية التنظيم؛ من الرداء الشرعي للناس، والملابس التي تخصّ الرجال، أو التدخين، وغيرها من المخالفات الأخرى التي تتوجب دفع غرامات مالية للحسبة، وهو من أغنى الدواوين لدى داعش، مما جعله محط أنظار الطامعين به من أمراء التنظيم، فتعرض في كثير من المرات لسرقات من قبل المسؤولين عنه، ومن ثم هروبهم خارج سيطرة التنظيم، ويقدر إجمالي المبلغ المسروق من دواوين الحسبة المنتشرة في أماكن سيطرة التنظيم، في سوريا فقط، ما يقارب 50 مليون دولار.

3- ديوان العقارات: وهو من الدواوين الحديثة، أتى هذا الديوان لتنظيم عمليات البيع والشراء والإيجار في المدن؛ إذ إنّ هذه العمليات تتم بعد دفع مبالغ مالية للتنظيم كأجور معاملات، كما أنّ ديوان العقارات هو المسؤول عن جمع الضرائب من المحلات والبيوت والبسطات في الشوارع، ويدخل في عمل هذا الديوان مصادرة البيوت التي تركها أصحابها، وخرجوا إلى مناطق لا تتبع للتنظيم، أو أنّ أصحابها من المطلوبين للتنظيم، ومن ثم تسليمها لعناصر من التنظيم، أو حتى أن يكون أصحابها من المسيحيين أو الإيزيديين أو الكرد.

4- ديوان الصحة: عمل هذا الديوان، كما أعلن التنظيم، هو المسؤول عن المشافي والنقاط الطبية، لمساعدة المدنيين وتنظيم احتياجاتهم الطبية، وتأمين الدواء لهم، إلا أنّ حقيقة عمله هو مصادرة عيادات ومعدات الأطباء، الذين فروا خارج أماكن سيطرة التنظيم، كما فرض الديوان على الأطباء المتبقين في المدن التابع للتنظيم، العمل مناصفة بين عيادة الطبيب الخاصة والمراكز التابعة للتنظيم، فيكون عمله في المركز مجانياً لصالح التنظيم، لكن هذه المراكز لا تقدم الخدمات المجانية للمدنيين، فقد أُلغي نظام المعالجة المجانية، ووضع الديوان تسعيرة لكلّ حالة.

5- ديوان التعليم: ومن أهم أدواره تغيير المناهج السابقة في سوريا والعراق، واستبدالها بمناهج تعليمية تتبع للتنظيم، واستحداث كليات «شكلية»، ليس لها أيّ وجود على أرض الواقع؛ ككلية الطب في الرقة، والثانية في مدينة الميادين بريف دير الزور الشرقي، وقد فرض التنظيم 10 دولارات على كل طالب مدرسي، فالتعليم إلزامي، لكنّه ليس مجانياً، وتضمنت مناهج التنظيم محتوى غير علمي، يدعو إلى الجهاد والتدرب على استخدام السلاح.

6- ديوان الخدمات: وهو مرادف لعمل البلدية، يهتم بمواضيع النظافة وترحيل القمامة والماء والكهرباء، وغيرها من الأمور الخدمية، ولا يتقاضى العاملون فيه أيّة رواتب ثابتة، فقد أجبرهم التنظيم على البيعة والاستمرار في العمل بشكل مجاني، على أن تُصرف لهم مكافآت مالية في كل فترة من بيت مال المسلمين[6].

7- ديوان العلاقات والعشائر: ويختص بإدارة العلاقات مع العشائر داخل دولة داعش، وعلى حثّ المواطنين والأفراد على إعلان الولاء للخليفة البغدادي، ومبايعته من أجل الحفاظ على أرواحهم وسلامتهم، وهو ما يقوم به أيضاً مع المنضمين إلى صفوف التنظيم، بالتنسيق مع ديوان المهاجرين، المختص باستقبال الدواعش الجدد، من الحدود التركية، وهي المصدر الأول لتمويل ومد دولة البغدادي بالأفراد والمقاتلين، والعاملين في صفوف تنظيم الدولة.

8-ديوان الركاز: هو أحد مصادر تمويل تنظيم داعش الإرهابي، فهو المختص بإدارة المنشآت، وحقوق النفط المستولى عليها، سواء في العراق أو سوريا، ويضم خبراء وفنيين سواء كانوا مهندسين أو عمال، من مختلف البلدان، يعملون على تشغيل حقول النفط والغاز، والاستيلاء على مواردها وإعادة بيعها لعصابات عادة ما تكون وسيطاً بين داعش ودول بالمنطقة، مقابل الحصول على المال، الذي يشترون به الأسلحة الروسية والأمريكية من مافيا السلاح المتواجدة على الحدود السورية والعراقية، كما استحدث ديوان الركاز، قسماً خاصاً بمعامل الإسمنت، وأكبرها في مدينة الموصل العراقية وتكريت، لتزيد قوة التمويل في الحصول على المال من تجارة الإسمنت، التي قدرها بعض الخبراء، بأنها وحدها تدرّ على التنظيم حوالي 200 ألف دولار يومياً.

9- ديوان الدعوة والمساجد: يديره شيوخ وأئمة وأمراء أعلنوا مبايعتهم للدولة، ودورهم الأساسي هو رفع الأذان، وأداء الصلوات داخل المساجد، وإطلاق خطبة الجمعة، وعادة ما تكون موجهة ومتفقاً عليها من قبل الأمراء الكبار، أو

البغدادي، إذا دعت الأحداث لذلك، وأطلق ديوان الدعوة والمساجد عدة فتاوى، بتحريم عدم حضور دروس العلم الخاصة بهم، وقاموا بالتنسيق مع الديوان الأمني والشرطة، من أجل عقاب المواطنين الذين يتهربون من الصلاة، أو حضور دروس العلم، أو لا يحضرون خطبة الجمعة، وذلك بحبسهم وإعادة تأهيلهم من جديد، أو توقيع بعض العقوبات عليهم، مثل الجلد في الأماكن العامة أو الخاصة، ومن الممكن أن تصل في بعض الأحيان إلى القتل بالجلد، أو بالتصفية الجسدية، بإطلاق النيران عليهم في الميادين العامة.

10- ديوان الإعلام المركزي: وهو أحد أخطر دواوين داعش على الإطلاق، ويضم داخل صفوفه، العديد من الجنسيات، خاصة الأمريكية والألمانية، وبعض أفراد من دول أوروبا، ويضمّ إمكانيات مادية وفنية كبيرة، وعناصر مدربة على الإلقاء والكتابة الصحفية والإذاعة، ويعمل على تصدير الرعب، عبر إرهاب المواطنين وبث شعارات مرعبة، وصور دموية، كما يقوم بتصوير عمليات قتل داعش لخصومه في الشوارع والميادين العامة، سواء بكاميرات ثابتة، أو فيديوهات متحركة، وبثها، كما يقوم أحد أقسامه ببث إذاعة «البيان» على موقع فيسبوك، ومعها 90 ألف رسالة يومية من أجل الدعوة إلى الانضمام لصفوف التنظيم الإرهابي، كما أنّ الجهاز الإعلامي لداعش، استطاع إصدار العديد من الصحف والمجلات الإلكترونية، التي تصور الحياة داخل المدن، التي تمكن التنظيم من الاستيلاء عليها.

11- ديوان الفيء والغنائم: ويختص بإعادة توزيع الغنائم الخاصة بأملاك الدولة السورية والعراقية, التي وقعت تحت سيطرتهم, سواء كانت البنوك الوطنية أو الخاصة, أو المؤسسات التي تضمّ خزانة صرف رواتب الموظفين, وأيضاً إعادة توزيع الآليات العسكرية, التي يتمكنون من الحصول عليها, نتيجة مواجهتهم مع الجيش العراقي أو السوري, وتوزيعها على عناصر ديوان الجند والأمن كما يقوم أمراء التنظيم بتقسيم الغائم المادية عليهم وعلى أسرهم, أما الغنائم المادية مثل السلاح, فيتم توزيعها على المقاتلين على الأرض[7].

وهناك عدد من المسؤولين داخل المجالس, هم: مسؤول ملف السجناء, والمسؤول الإداري العام, ومسؤول التفخيخ, ومسؤول الشؤون الاجتماعية, ويختص بـ «رواتب وإعانات ورعاية أسر القتلى», ومسؤول مخازن السلاح, ومسؤول استقبال العرب وتأمين الانتحاريين, ومسؤول البريد والتنسيق ونقل التعليمات[8].

كما أنّ التنظيم له هيئات ومكاتب هي: هيئة الهجرة, وهيئة شؤون الأسرى والشهداء, ومكتب البحوث والدراسات, وإدارة الولايات البعيدة, ومكاتب العلاقات العامة والعشائر[9].

رابعاً: مجلس الشورى

وهو مجلس يتسع ويضيق بحسب الظروف والحاجة, كما يجتمع للنظر في القضايا المستجدة واتخاذ القرارات المهمة, ورسم السياسات العامة, ويضم في عضويته عدداً من القيادات التاريخية, خصوصاً الشرعية, ولا يوجد ثبات في عدد أعضائه, وغالباً ما يضم ما بين 9 إلى 11 عضواً, يختارهم الخليفة بتزكية من أمراء القواطع والولاة وله صلاحية عزل الخليفة من الناحية النظرية, ويقدم الرأي بشكل غير

ملزم للخليفة في قرار الحرب والسلم, وتزكية المرشحين لمناصب الولاة, وأعضاء المجالس المختلفة.

خامساً: المجلس الشرعي

وهو تابع لمجلس الشورى, ولكنه ذو أهمية خاصة نظراً لطبيعة التنظيم الدينية, ويترأسه الخليفة شخصياً, ويضم في عضويته ستة أعضاء, ومن مهامه الأساسية: مراقبة التزام بقية المجالس بـالضوابط الشرعية, وترشيح خليفة جديد في حال موت الخليفة الحالي, أو تعرضه للأسر, أو عدم قدرته على إدارة التنظيم والدولة, لأسباب طارئة كالمرض والعجز[10].

سادساً: الهيئة الشرعية

يرأسها مسؤول, ولها الدور الأبرز في صنع الحماسة والعاطفة القتالية, وصياغة خطابات البغدادي والبيانات والتعليق على الأفلام والأناشيد الإعلامية في تنظيم داعش, وغالباً ما يكون أعضاء الهيئات الشرعية من المهاجرين العرب, خاصة السعوديين, وتنقسم هذه الهيئة إلى قسمين: الأول للقضاء والفصل بين الخصومات والنزاعات المشتركة, وإقامة الحدود, والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر, والثاني يتولى الإرشاد والتجنيد والدعوة ومتابعة الإعلام, وتعد الهيئة الشرعية أحد أهم مفاصل تنظيم داعش, نظراً إلى طبيعته الدينية[11].

ويعتمد داعش تقسيماً إدارياً, يقسّم مناطق نفوذها إلى وحدات إدارية, يطلق عليها اسم «ولايات», وتتولى مسؤولية «الولايات» مجموعة من الأمراء, والأمير هو المكلف بالاتصال التنظيمي مع الخليفة, وتعيين مسؤولي الوحدة الإدارية,

وعمل نقاط المراقبة بجميع إدارات ومكاتب مركز الأمن والإشراف العام على عمل جهاز الأمن في الولاية, ويشرف على الأعمال التي تقوم بها الوحدات الإدارية في المراكز والأعمال التابعة للمكاتب, وتنفيذ الخطة الأمنية العامة داخل الولاية, وفق السياسات التي يقررها الديوان, والتصديق على أرصدة وميزانيات المركز ومكاتبه, كما يتولى تقديم مرشح لمنصب «نائب أمير المركز», إلى أمير الديوان والولي, وكذلك تقديم المرشحين إلى الديوان لمناصب الإدارة والشُعب والمكاتب.

وتشمل مسؤوليات الأمير؛ إحالة التقارير الشهرية إلى الديوان والولاية, فيما يتعلق بعمل المركز ومكاتبه واستعراض الحالة الأمنية في الولاية, والكتابة إلى الولاية في المسائل العاجلة, أو في حالة وجود مشاكل إدارية مع المسؤولين, إضافة إلى التفتيش المستمر والزيارات المستمرة لمكاتب الأمن, والتتبع السريع لسير عملها, والاتصال المستمر والدائم مع الولاية والديوان, والتحقق من الشكاوى المرفوعة ضدّ المنتمين إلى مركز الأمن, أو تشكيل لجان داخلية لاستعراضها, والتصديق على خطط التنفيذ في الأجلين القصير والمتوسط, وكذلك الكتابة إلى أمير الديوان, أو مَن يمثّله في الحوادث المؤسفة, والأخذ بالتوجيهات المتعلقة بها, واستقبال الأشخاص المنتدبين لمركز الأمن ومعرفة مدى إمكانية الاستفادة منها وتوجيهها.

ويضطلع الأمير بإصدار بيانات للتوزيع, والقرارات المتعلقة بمركز الأمن, وبجميع المهام والمسؤوليات المنوطة به, بصفته أميراً لمركز الأمن, فيما يتعلق بالتقدم والتحسين والتطور في حالة المركز بالمعنى العام والدائم والمستمر, كما أنّ الأمير يتخذ جميع القرارات اللازمة, لضمان الامتثال للسياسات العامة المأذون

بها، وضمان العمل على تحقيق الأهداف الإستراتيجية للتنظيم الإرهابي، وجعل جميع المسؤولين والمؤسسات واللجان يمتثلون لأنظمة العمل التي يأذن بها الديوان، والتي تكفل العمل الكفء وعالي الجودة، وعدم وجود أيّ أثر لأيّ نوع من أنواع الإهمال الإداري، أو الذهول، كذلك من مهام الأمير، إلى جانب الإشراف على الأداء الجيد للعمال، والتحقيق في المشاكل التي تعيق حركة العمل، ووضع الحلول لها واقتراح أساليب تطوير العمل، والاجتماع بانتظام مع الإدارات التابعة والشعب والمكاتب وتتبع مدى امتثال الإدارات، والشعب، والمكاتب للخطط، والبرامج، التي تكفل نجاح وتطور العمل في المركز، وإصدار إشعارات التنفيذ، بشأن كيفية تطبيق أنظمة العمل التي يأذن بها الديوان».

أما نائب أمير المركز؛ فيناط به الاتصال التنظيمي بأمير المركز، وتعيين المنصب الوظيفي لموظف الوحدة الإدارية، والإشراف على نقاط المراقبة بجميع إدارات ومكاتب مركز الأمن، وعمل نائب أمير المركز يكون على أساس تتبع جميع الأعمال التي تقوم بها الوحدات الإدارية في المركز، وأعمال المكاتب، والاضطلاع ببعض المهام الخاصة للأمير في حالة تكليفه بالقيام بها، وتمثيله الكامل في جميع المهام في حالة غيابه، والإشراف على الملفات والمجالات التي أوكلها إليه أمير المركز، ويمثل أمير المركز في الإشراف على أعمال المركز، وفق الصلاحيات المخولة له من قبل الأمير، ويشرف على سير العمل في الخطط والأنظمة، التي تم تنفيذها في مركز الأمن، والتي أذن بها الديوان، ويتولى نائب أمير المركز، تتبع مدى امتثال الإدارات والشعب والمكاتب للخطط والبرامج التي تكفل نجاح وتطور العمل في المركز، والاضطلاع بأيّة مهام أخرى يعهد بها إليه أمير المركز[12].

وقد بلغ عدد الولايات التي كانت تحت سيطرة التنظيم أو نفوذه, عام 2014, 16 ولاية, نصفها في العراق, وهي: ولاية ديالي, وولاية الجنوب, وولاية صلاح الدين, وولاية الأنبار, وولاية كركوك, وولاية نينوي, وولاية شمال بغداد, وولاية بغداد, ونصفها الآخر في سوريا, وهي: ولاية حمص, وولاية حلب, وولاية الخير (دير الزور), وولاية البركة (الحسكة), وولاية البادية, وولاية الرقة, وولاية حماة, وولاية دمشق.

وتُقسَّم «الولايات» إلى «قواطع», ويمثل السلطة العليا في كلّ «ولاية» مسؤول معين من قبل تنظيم داعش, يحمل لقب «الوالي», ويعاونه مجموعة من المسؤولين يحملون صفة «أمير», أمثال: «الأمير العسكري», و«الأمير الشرعي», الذي يرأس «الهيئة الشرعية», والأمير الأمني», فيما يُعدّ «أمير القاطع» السلطة الأعلى في كل «قاطع», ويعاونه كذلك مجموعة من الأمراء في المجال «العسكري والشرعي والأمني»؛ الأمر الذي يسري ويتبع في المدن كافة, ويُشرف «الولاة» ومعاونوهم من «الأمراء» على «أمراء القواطع» ومعاونيهم, ويُشرف هؤلاء بدورهم على «أمراء المدن»[13].

من خلال ما سبق نستطيع التأكيد على أنّ داعش الإرهابيّ خلق «دولة» متطرفة, ظاهرها الأصول الشرعية, و«الخلافة الراشدة», وباطنها التمكين المتعارض جذرياً مع مفاهيم الدولة العصرية, وجعل حدودها القوة التي تتسع معها الجغرافيا بلا حـدود, تحت مظلة فقه سلطاني يؤسس لمفهوم السلطنة؛ واستفاد التنظيم من الأشكال التنظيمية الحداثية لمفهوم الدولة, في التأسيس لجهاز عسكري أمني يقوم على الأيديولوجية البيروقراطية, التي يتحكم في

تراتبيتها شرع الخليفة, المعتمد على نصّ تكفيري, هو الأكثر تشدداً في تاريخ نظم الحكم.

المراجع

١. حنان أبو سكين, مفهوم الدولة في فكر التنظيمات الإرهابية: رؤية نقدية, المجلة الجنائية القومية, المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية, المجلد التاسع والخمسون, العدد الثاني, تموز ٢٠١٦, ص ٤١.

٢. داعش والنصرة دراسة مقارنة في الفكر التكفيري, وحدة الإسلام السياسي, بوابة الحركات الإسلامية نيسان ٢٠١٦.

٣. محمد إسماعيل, من «القاعدة» إلى «داعش».. تحولات واسعة في مشهد العنف, مجلة السياسية الدولية, مؤسسة الأهرام ٥/ ٧/ ٢٠١٥م.

٤. حسن أبو هنية, البناء الهيكلي لتنظيم «الدولة الإسلامية», مركز الجزيرة للدراسات, تشرين الثاني ٢٠١٤, الرابط http://studies.aljazeera.net/files/isil

٥. هشام الهاشمي, هيكلية تنظيم داعش «أخطر ١٨ إرهابياً يهددون استقرار العراق», صحيفة المدى, العدد ٣١٠٣.

٦. دواوين داعش بين هيكلية الدولة ومصادر لكسب المال, موقع الرقة تذبح بصمت, آذار ٢٠١٨, الرابط http://www.raqqa-sl.com/?p=2649

٧. محمد خيري, «داعش».. ما لم ينشر عن دولة الطاغوت, موقع مبتدأ,٢٢ كانون الأول ٢٠١٦م, الرابط https://www.mobtada.com/details/550273

٨. خليفة «داعش» وأعضاء حكومته, العربية نت, تموز ٢٠١٤م, الرابط http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/iraq

٩. لأول مرة... «داعش» يكشف هيكلته بالتفصيل, موقع روسيا اليوم, ٧ تموز

-https://arabic.rt.com/news/831226 الرابط ,٢٠١٧م

١٠. حسن أبو هنية, المرجع السابق, البناء الهيكلي لتنظيم «الدولة الإسلامية».

١١. هشام الهاشمي, المرجع السابق.

١٢. عمرو عبد المنعم, ننشر هيكل «داعش» الأمني في الولايات الخاضعة لسيطرته, ملفات خاصة, موقع البوابة نيوز, الجمعة ١٨ آب ٢٠١٧م.

١٣. هشام الهاشمي, المرجع السابق.

hafryatnews

hafryatnews

hafryat news

hafryatnews

hafryatnews

hafryat news

All Rights Reserved © 2018

www.hafryat.com

جميع الحقوق محفوظة© 2018